the regional center for Rights & liberties
المركز الإقليمي للحقوق و الحريات

البدائل "المالية - التنظيمية"
للحفاظ على الصحف الورقية المصرية

البدائل "المالية - التنظيمية"

للحفاظ على الصحف الورقية المصرية

إعداد:
الوحدة البحثية بالمركز الإقليمي للحقوق والحريات

تصميم الغلاف والتنسيق الداخلي:
الوحدة الإعلامية بالمركز الإقليمي للحقوق والحريات

الناشر:
المركز الإقليمي للحقوق و الحريات
www.rc-rl.org

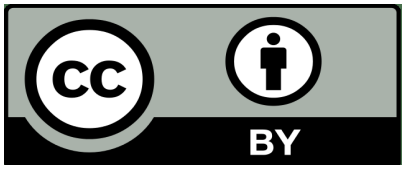

هذا المصنف مرخص بموجب
رخصة المشاع الإبداعي:
النسبة للإصدارة 4.0.

المحتويات

أولا: الملخص التنفيذي.....٤

ثانيا: مقدمة (خلفية تاريخية ومعلوماتية).....٥

ثالثا: النظام المالي والإداري للصحف الورقية في مصر والقوانين التي تحكمه.....٨

- النظام القانوني للصحف الورقية (نظرة على أهم التشريعات)

- النظام الإداري والمالي للصحف الورقية

رابعا: الأزمات التي تواجه الصحف الورقية في مصر وتؤدي إلى احتضارها.....١٣

أ - أزمات مالية

ب - أزمات إدارية

ج - ضعف المحتوى

خامسا: كيف أنقذ تطوير الأنظمة المالية والإدارية بعض الصحف العالمية المطبوعة؟.....١٧

- دراسة حالة: الصحف الأمريكية كمثال (نيويورك تايمز)

سادسا: توصيات..... ٢٠

- توصيات تشريعية

- توصيات تتعلق بتطوير المحتوى ورقمنته

أولا: الملخص التنفيذي

تواجه الصحف الورقية في العالم عموما، وفي مصر بشكل خاص، مجموعة من الأزمات الطاحنة التي قد تؤدي إلى إندثارها من وجه نظر بعض خبراء الإعلام[1]. تأثرت صناعة الصحافة في مصر باحتلال المواقع الإكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي لمكانة الصحف الورقية في الحصول على الخبر، كما أثرت التغييرات التي طرأت على الوضع الاقتصادي على قدرة الصحف على الوفاء باحتيجاتها من الخامات ورواتب الصحفيين والموظفين. كذلك، أدى تضاءل هامش الحرية وتكريس سياسة الصوت الواحد إلى ضعف محتوى الصحف، الأمر الذي دفع الكثير من القراء إلى الانصراف عنها.

تسلط هذه الورقة الضوء على تاريخ الصحافة المكتوبة في مصر منذ دخولها إلى مصر مع الحملة الفرنسية ثم صدور أول صحيفة مصرية في عهد محمد على، مع توضيح أعداد الصحف الورقية الموجودة حاليا ونسب توزيعها وفقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

كما تحلل الورقة النظم المالية والإدارية للصحف الورقية والإطار التشريعي الذي يحكمها، والذي يتمثل في القانون ١٨٠ لسنة ٢٠١٨ المعروف باسم قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى للإعلام، ولائحته التنفيذية وقانون الهيئة الوطنية للصحافة.

تتطرق الورقة، أيضا، إلى الأزمات المالية والإدارية والفنية التي تواجه الصحف الورقية في مصر وتتحكم في مصيرها، فضلا عن الأسباب التي أدت إلى حدوث تلك الأزمات، وذلك للخروج بتوصيات تتضمن بدائل جديدة تضمن للصحافة الإبقاء على مكانتها.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في:

تحليل الأزمات التي تمر بها الصحف الورقية في مصر.

التطرق إلى العراقيل التي تحول دون تطوير صناعة الصحافة في مصر.

تسليط الضوء على تجارب لصحف عالمية تمكنت من الخروج من الأزمات التي طالتها.

تقديم بدائل جديدة يمكن من خلالها تحسين أوضاع الصحف والصحفيين والمحتوى الصحفي.

1 شموخ الصحافة الورقية

ثانيا: مقدمة (خلفية تاريخية ومعلوماتية)

بالرغم من اقتراب عمر الصحافة المطبوعة في مصر الآن من القرنين، إلا أنها بدأت رحلتها في مصر قبل ذلك بحوالي ١٠٠ عام عندما أدخلت الحملة الفرنسية أول آلة طباعة إلى مصر عام ١٧٩٨[٢]. قرر نابليون إنشاء مطبعة عربية فرنسية سميت بـ«مطبعة جيش الشرق» بالإسكندرية ثم انتقلت إلى القاهرة فأُطلق عليها اسم «المطبعة الأهلية»[٣]. صدرت في هذه الفترة مجموعة من الصحف والمنشورات والمطبوعات الفرنسية، والتي كان الهدف الأساس منها هو تعريف الجنود الفرنسيين المنقطعين عن فرنسا بأحوال البلاد. ومن أوائل الصحف التي صدرت في مصر: «كورييه دي ليجيبت"، واهتمت بالأخبار الخارجية والفنية والثقافية وصدرت بالقاهرة وحملت أنباء العاصمة والأقاليم، أيضا صحيفة "لايكاد إيجيبسيان"، وهي صحيفة علمية اهتمت بشؤون مصر وما يتعلق بها من حياة اجتماعية وأدبية وثقافية، بالإضافة إلي جريدة "التنبيه" التي لم يخرج عددها الأول إلى النور، بسبب رحيل الحملة الفرنسية عن مصر وأخذ المطبعة معهم.

شهد عصر محمد علي باشا الكبير ولادة الصحافة المصرية. فبعد أن اتخذ من الإدارة المركزية نظاما لحكمه أصبح من الضروري ابتداع وسيلة اتصال جديدة تربط بين الإدارات وتحدد وتعرف مهام كل منها للآخر وهو ما تمثل في ما يعرف بـ«جورنال الخديوي»، الذي كان يقدم للباشا، في نهاية كل شهر، منسوخا ثم أمر بطباعته باللغتين العربية والتركية في مطبعة القلعة ليتم توزيعه على حكام الأقاليم وكبار الموظفين، واشتمل «جورنال الخديوي» على أدق التفاصيل وأحدث التطورات على مستوى الإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري والإداري، واستمر الحال على هذا المنوال- مع إدخال بعض التغيرات على محتوى الجورنال- لما يقرب من ١٠ سنوات حتى قرر «محمد علي» تحويل الدورية إلى جريدة حملت اسم «الوقائع المصرية»[٤].

بعد ٧ سنوات من إنشاء محمد على باشا الكبير المطبعة الأميرية ببولاق، والتي تولى إدارتها «نقولا مسابكي» الذي تعلم الطباعة في إيطاليا، وكانت تطبع اللوائح والمنشورات الحكومية والكتب المتخصصة في العلوم العسكرية والإنسانية والطب والتاريخ والعلوم الفقهية،شهد عام ١٨٢٨ صدور العدد الأول من صحيفة الوقائع المصرية، لتجمع بين أحوال وأخبار الراعي والرعية، وكان عدد النسخ المطبوعة منها لا يتجاوز ٦٠٠ نسخة توزع على العلماء وتلاميذ المدارس العليا وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين، ولم تكن الجريدة متاحة للبيع أو الاشتراك؛ حيث أُتيح لمن يتقاضى مرتبا يصل إلى ألف قرش شهرياً- عناصر الإدارة الوسطى- أن يشترك فى الجريدة، ويمكن لصغار الموظفين الاطلاع عليها من خلال النسخ التى تصل لرؤسائهم .

كانت صفحات «الوقائع المصرية» تقسم طولياً لنصفين أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة التركية، ثم فُصلت الصحيفة إلى نسختين، أحدهما عربية والآخرى تركية، وأخيراً اختفت النسخة التركية فى عهد الخديوى إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩)، الذى أعاد إصدارها بانتظام بعد أن تعطل صدورها فى عهد عباس باشا الأول،

2 «ذاكرة مصر» تحيي ذكرى وصول «أول مطبعة بحروف عربية» مع نابليون

3 رحلة الصحافة المصرية في 200 عام

4 «الوقائع المصرية» صفحات مطويّة من تاريخ الصحافة

وصدرت دون انتظام فى عهد محمد سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣). تنوعت مضامين المادة التحريرية لصحيفة «الوقائع المصرية» حتى تحولت في يومنا هذا إلى جريدة رسمية تنشر القوانين والتشريعات واللوائح الرسمية لإعلام الناس بها، واختفت منها المادة التحريرية[٥].

شهد عصر الخديوي إسماعيل ظهور الصحافة الحرة غير الحكومية، بعد أن اشترى إسماعيل من عبد الرحمن رشدي بك «المطبعة الأميرية» ليتغير اسمها إلى «المطبعة السنية ببولاق». فأصدر أبو السعود أفندي عام ١٨٩٧ جريدة «وادي النيل»، إلى جانب عدد من الصحف الآخرى التي ظهرت تباعا وكان لها دورا مؤثرا في الحياة السياسية في تلك الفترة مثل روضة الأخبار، الوطن، مصر، شعاع الكوكب، الوقت، حقيقة الأخبار، مرآة الشرق، وغيرها من الصحف التي وصل عددها إلى ٢٣ صحيفة، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الصحف والمجلات شبه الرسمية مثل مجلة «روضة المدارس» ومجلة «يعسوب الطب» و»الجريدة العسكرية المصرية» وجريدة «أركان حرب المصرية».

ومع تولي الخديوي توفيق ووزارة رياض باشا حكم مصر بدأ عهد من التضييق على الصحافة. فألغى رياض باشا جريدتي «مصر» و»التجارة» لـ»أديب أسحق»؛ حيث كانتا تمثلان تيار المعارضة. ووجهت الوزراة إنذارا لجريدة «مصر الفتاة» لطعنها على الحكومة ثم عطلتهما تماما[٦]، كما أنذرت جريدة «الإسكندرية» ثم عطلتها لشهر. وعطلت الوزارة جريدة «المحروسة» لصاحبها إلياس نقاش لمدة نصف شهر. كذلك عطلت الحكومة جريدة «الريفورم» الأوروبية نهائياً. فضلا عن منع جرائد «النحلة» و»أبو نضارة» و»أبو صفارة» و»القاهرة» و»الشرق» من الدخول إلي مصر.

تزامن التضييق على الصحافة مع تهديد الصحفيين والتنكيل بهم ونفيهم. فصدر قرار بترحيل جمال الدين الأفغاني[٧]، الذي أصدر مجلة «العروة الوثقى» في منفاه في باريس وشاركه فيها تلميذه الشيخ محمد عبده لمجابهة الاحتلال البريطاني في مصر. ثم أصدرت حكومة نوبار قرارها بمنع دخول الجريدة إلي مصر، حفاظاً علي النظام والحكم، وفرض غرامة لمن تضبط عنده الجريدة.

تواصل مشهد التضييق على الصحافة والتنكيل بالصحفيين خلال حقبة وزارة نوبار باشا، الذي وجه إنذار شديد لبعض الجرائد مثل الأهرام، والمحروسة، وكذلك صحيفة «التنكيت والتبكيت» لعبد الله النديم. في الوقت ذاته، نزعت الصحافة إلى الفن والأدب. فظهرت مجلات مثل «الشفاء»، و»الحقوق» و»اللطائف» و»الصحة» و»الآداب»[٨].

5 الوقائع المصرية

6 ملحمة اسمها الصحافة المصرية

7 1897 وفاة جمال الدين الأفغاني

8 ملحمة اسمها الصحافة المصرية

لدى عودة جمال الدين الأفغاني من منفاه، بعد وفاة «توفيق» وتولي «عباس حلمي الثاني»، أصدر صحيفة «الأستاذ»، وبعد يومين من صدور «الأستاذ» صدرت الهلال لصاحبها جورجي زيدان، ثم صدر العدد الأول من الأهرام في ١ نوفمبر ١٨٩٩ بعد انتقالها من الإسكندرية إلي القاهرة وكان آخر إصدار لها في الإسكندرية في ٣١ أكتوبر من العام ذاته، وفي ذلك الوقت كان داوود بركات يصدر جريدة «الأخبار» فاختاره بشارة تقلا ليترأس تحرير الأهرام وانتدب لمعاونته الشاعر خليل مطران. في الثاني من يناير عام ١٩٠٠ أصدر مصطفى كامل جريدة «اللواء»[٩]، وفي التاسع من مارس عام ١٩٠٧ أصدر أحمد لطفي السيد العدد الأول من جريدته التي تحمل اسم «الجريدة»[١٠].

ولدت عدد من الصحف والمجلات أيضا من رحم ثورة ١٩١٩، فظهرت «روز اليوسف» لصاحبتها فاطمة اليوسف، كما صدرت صحف مثل «الرقيب»، و«صدى الحق»، و«الشرق الأدنى»، و«مصر الحرة»، وظهرت جريدة «الأخبار» لعلي ومصطفي أمين، ومجلة «المصور»، ومجلة «الكواكب»، ومجلة «آخر ساعة»، ومجلة «صباح الخير»، ومجلة «شجرة الدر»، والتي ما زالت إصدراتها مستمرة حتى الآن[١١].

بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو، أصدر مجلس قيادة الثورة مجلة «التحرير» التي كان يرأسها أحمد حمروش في ١٦ سبتمبر ١٩٥٢م، وأيضاً جريدة «الجمهورية» التي رأسها محمد أنور السادات، وجريدة «المساء» التي رأسها خالد محي الدين[١٢]. استمرت جرائد «الأهرام والأخبار والجمهورية»، ومجلات «روز اليوسف وصباح الخير والمصور والجيل والكواكب وحواء وآخر ساعة» في الصدور حتى أُممت جميعها، وبالتالي أصبح من حق الدولة اختيار رؤساء مجلس إداراتها وتحريرها[١٣].

في عام ١٩٨٠م، صدر القانون رقم ١٤٨، الذي حدد ثلاثة أشكال من الصحف، وهى «الصحف القومية والحزبية والخاصة»، ووصل عدد المطبوعات الصحفية المصرية قرابة الـ٥٠[١٤].

ووفق تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الصادر في مايو ٢٠٢٠[١٥]، يبلغ عدد الصحف العامة التي صدرت ٧٠ صحيفة عامة، منها ٣ صحيفة حزبية عام ٢٠١٨، مقابل ٧٦ صحيفة عامة عام ٢٠١٧، بانخفاض نسبته ٧,٩ ٪، فيما بلغ عدد الدوريات لكل من القطاعات (الحكومي / العام / الأعمال العام والخاص التي تصدر محلياً) ١٣١ دورية عام ٢٠١٨ مقابل ١٢٨ دورية عام ٢٠١٧ بزيادة ٣,٢ ٪.

كما أوضح التقرير أن عدد النسخ الموزعة للصحف العامة محلياً وخارجياً بلغ ٥٤٧,٢ مليون نسخة عام ٢٠١٨، مقابل ٥١٠,٢ مليون نسخة عام ٢٠١٧، بزيادة ٧,٢ ٪.

---

9 مصطفى كامل

10 حزب الأمة (مصر 1907)

11 ثورة 1919 ودور الصحف فى التفاوض مع الإنجليز

12 تحولات فى الصحافة

13 سبب تأميم عبد الناصر للصحف في العام ١٩٦٠

14 في عام 1980م، صدر القانون رقم 148

15 تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ثالثا: النظام المالي والإداري للصحف الورقية في مصر والقوانين التي تحكمه

أصبح المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والهيئة الوطنية للصحافة والهيئة الوطنية للإعلام، وفقا للمواد (٢١٠،٢١١،٢١٢) من دستور ٢٠١٤، هي الهيئات الثلاث المنظمة للإعلام بعد إلغاء كلٍّ من وزارة الإعلام والمجلس الأعلى للصحافة واتحاد الإذاعة والتلفزيون، وهي هيئات مستقلة إداريًّا وماليًّا. استبدل الدستور أيضا قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بقانون تنظيم الصحافة والإعلام وتنظيم المجلس الأعلى للإعلام، والقوانين المنظِّمة لكل هيئة من الهيئتين.

ـ النظام القانوني للصحف الورقية (نظرة على أهم التشريعات)

أجازت المادة ٧٠ من الدستور المصري[١٦]، الصادر عام٢٠١٤ ، للمصريين من أشخاص طبيعية أو اعتبارية، عامة أو خاصة، حق ملكية وإصدار الصحف. وبحسب المادة المذكورة، تصدر الصحف بمجرد الإخطار، وفقا لما ينظمه القانون.

تنظم الصحافة في مصر حاليا بقانون ١٨٠ لسنة ٢٠١٨ الخاص بتنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى للإعلام. يعرف القانون، في مادته الأولى، المطبوعات بأنها الكتابات أو الرسوم أو القطع الموسيقية أو الصور أو غير ذلك من وسائل التمثيل متى نقلت بالطرق الميكانيكية أو الكيميائية أو الإلكترونية أو غيرها فأصبحت بذلك قابلة للتداول.

كما عرف قانون ١٨٠ لعام ٢٠١٨، في المادة ذاتها، الصحيفة بأنها كل إصدار ورقى أو إلكترونى يتولى مسئولية تحريره أو بثه صحفيون نقابيون، ويصدر باسم موحد، وبصفة دورية في مواعيد منتظمة، ويصدر عن شخص مصرى، طبيعى أو اعتبارى، عام أو خاص.

واشترط القانون، في المادة ٣٥، تأسيس الصحف التي تصدرها الأشخاص الاعتبارية أو الطبيعية الخاصة إيداع مبالغ تصل إلى ستة ملايين جنيه في أحد البنوك، الأمر الذي قد يشكل عقبة في طريق إنشاء الصحف بالنسبة للأشخاص الطبيعيين الراغبين في إنشاء مشاريع إعلامية صغيرة أو متوسطة ويقصر تأسيس الصحف على الأشخاص الاعتباريين.

فيما تحظر المادة ٣٦ من القانون أن يتملك المساهمون من غير المصريين، من الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية، نسبة من الأسهم تخول لهم حق إدارة الصحف، الأمر الذي يتسبب في إغلاق الباب أمام المستثمر الأجنبي للاستثمار في سوق الصحافة المصرية.

16 دستور جمهورية مصر العربية

اشترطت المادة ٤١ و٤٣ من قانون ١٨٠ لسنة ٢٠١٨ أن يكون المحررين المسئولين فى الصحيفة و ٧٠ على الأقل من المحررين من المقيدين بجدول المشتغلين بنقابة الصحفيين. وبالنظر إلى قانون قيد الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بالنقابة ولائحته نجد العديد من العراقيل التي توضع أمام الصحفي حتى يصل إلى عضوية النقابة وتحول الرغبة في العمل في أحد المؤسسات الصحفية إلى حلقة مفرغة، وقد يعرضه الأمر إلى المساءلة القانونية أو لانتهاك حقوقه.

فطبقًا للمادة الخامسة والسابعة من القانون، يُشترط للقيد في نقابة الصحفيين أن يكون طالب القيد «صحفيًا محترفًا» ويمتلك أرشيفًا صحفيًا، وأن يكون معينًا بإحدى الصحف. وهو ما يتطلب ممارسة المهنة قبل طلب القيد ليكون طالب القيد مستوفيًا لجميع شروط القيد. ولكي يتم قيده بجدول الصحفيين تحت التمرين يجب أن يتجاوز ثلاثة شهور على تحرير عقد العمل والتأمين بينه وبين الصحيفة، طبقًا للمادة ٢٣ في لائحة القيد.

في الوقت ذاته، تحظر المادة ٦٥ من القانون العمل في الصحافة دون القيد في جداول النقابة. كما تحظر المادة ١٠٣ على أصحاب الصحف ورؤساء مجالس المؤسسات الصحفية ووكالات الأنباء أن يعينوا في أعمالهم الصحفية أشخاصًا من غير المقيدين في النقابة. وبناءً على تلك المواد يعاقب القانون ممارسو العمل الصحفي دون القيد بجداول النقابة بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز ٣٠٠ جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وذلك لانتحاله صفة صحفي.

ويعج القانون بالتعقيدات المتعلقة باشتراطات المجلس الأعلى للصحافة لسريان إخطار صدور الصحيفة، ففي حال عدم انتظام صدور الجريدة بانتظام خلال ستة أشهر، يزول الأثر القانونى للإخطار، وهو ما قد يتسبب في توقف الصحف المتعثرة عن الصدور نهائيا دون إعطائها فرصة لتسوية أوضاعها والعودة إلى العمل بشكل منتظم مرة أخرى.

- النظام الإداري والمالي للصحف الورقية

يحكم النظام الإداري والمالي للصحف الورقية القومية قانون رقم ١٧٩ لسنة ٢٠١٨، أو قانون الهيئة الوطنية للصحافة. تنص المادة ٤ منه على تولي الهيئة الوطنية للصحافة إدارة المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة، وكل ما يختص بها من أداء مهني واقتصادي وتكنولوجي وكوادر بشرية وبنية أساسية، بالرغم من وجود مجلس إدارة منتخب ومعين بنسبة النصف لكل منهم لكل صحيفة قومية.

وفي الوقت ذاته، تحدد المادة ٥ من القانون اختصاصات الهيئة الوطنية للصحافة، والتي جاء في مقدمتها، الرقابة على الأداء الاقتصادى والإدارى للمؤسسات الصحفية القومية، فى ضوء السياسات والخطط الاقتصادية التى تضعها المؤسسات، وتوافق عليها الهيئة.

المادتان السابقتان تخولان للهيئة الوطنية للصحافة مهمة الإدارة والمراقبة على الإدارة في الوقت ذاته. أي أن القانون يمنح الهيئة سلطة مطلقة على المؤسسات الصحفية القومية، وهو ما يظهر أيضا في اختصاص الهيئة باعتماد الهيكل التنظيمى والإدارى للمؤسسات الصحفية، فضلا عن تعيين رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية، ورؤساء تحرير المطبوعات الصادرة عنها والمواقع الإلكترونية والأعضاء المعينين في الجمعيات العمومية، ودمج المؤسسات، ودمج وإلغاء الإصدارات الصحفية داخل المؤسسة الواحدة.

ونصت المادة ٣٥ على أن يكون لكل مؤسسة صحفية قومية جمعية العمومية تشكل بقرار من الهيئة الوطنية للصحافة يرأسها رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، وتكون مدة عضوية الجمعية العمومية ثلاث سنوات، ولا يجوز تعيين أى عضو بالجمعية العمومية لأكثر من دورتين متتاليتين.

وتحدد المادة ٣٦ اختصاصات الجمعية العمومية للصحف القومية والتي تنظم اعتماد الموازنة، وتعيين مراقب الحسابات، واعتماده، وتقدير أتعابه، وإقرار السياسة العامة، وخطة المؤسسة الاقتصادية التي يعرضها رئيس مجلس الإدارة، واعتماد لوائح شئون العاملين واللوائح المالية والإدارية التي يضعها مجلس الإدارة، وإصدار توصية مسببة بإنهاء عمل رئيس مجلس الإدارة أو كل أو بعض أعضاء المجلس، في حال إخلالهم بواجباتهم.

وتبين الاختصاصات السابق ذكرها الكيفية التي تسيطر بها الهيئة الوطنية للصحافة على الهيكل الإداري للمؤسسات الصحفية عن طريق الجمعية العمومية للدرجة التي تمكنها من إنهاء عمل مجلس إدارة الصحيفة بالكامل.

أما المادة ٣٩، فتنص على تشكيل مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية، بقرار من الهيئة الوطنية للصحافة، وتعين الهيئة رئيس مجلس إدارة وتكون مدة عضويته ثلاث سنوات، وستة أعضاء تختارهم الهيئة من ذوى الخبرات المالية والاقتصادية والمحاسبية والقانونية، من خارج المؤسسة، ولا يجوز تعيين أى عضو بمجلس الإدارة لأكثر من دورتين متتاليتين.

ويختص مجلس إدارة المؤسسة الصحفية بالتالي:

وضع السياسة العامة للمؤسسة.

إعداد هياكل تنظيمية للمؤسسة بقطاعاتها الإدارية والتحريرية، ورفعها إلى الجمعية ٢العمومية لاعتمادها.

إدارة أموال المؤسسة، ووضع خططها الاقتصادية، ومتابعة تنفيذها، وإبلاغ الهيئة الوطنية للصحافة بها.

إعداد اللوائح الخاصة بشئون العاملين واللوائح المالية والإدارية بالمؤسسة، وإعداد مشروع موازنة المؤسسة وحساباتها الختامية، وعرضها على الجمعية العمومية ،لاعتمادها وإبلاغها للهيئة الوطنية للصحافة.

متابعة نشاط المؤسسة على نحو دوري، واعتماد التقارير ربع السنوية قبل العرض على الجمعية العمومية.

مناقشة موازنات عمل الشركات التابعة للمؤسسة وقراراتها وخططها، وإقرارها، ومتابعة أنشطتها، على أن تعرض محاضر اجتماعات مجالس الإدارات والجمعيات العمومية لهذه الشركات على مجلس الإدارة خلال أسبوع من انعقادها، لمناقشتها وإقرارها.

اقتراح تعديل أسعار مطبوعات المؤسسة وأسعار إعلاناتها، ورفع الاقتراحات إلى الهيئة الوطنية للصحافة لإقرارها.

النظر فيما يعرضه رئيس مجلس الإدارة، وما يحال إليه من مجلس التحرير أو الجمعية العمومية، وكل ما تطلب الهيئة الوطنية للصحافة إبداء الرأى فيه.تختص الهيئة الوطنية للصحافة أيضا بإجراء تقييم دوري شامل لكل إدارات المؤسسات الصحفية وإصداراتها، كما تضع اللوائح والنظم والمعايير اللازمة لتقويم الأداء، واللوائح الداخلية والمالية والإدارية للهيئة، وذلك كله دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية.

فيما أكدت المادة ٤٩، على تعيين رئيس التحرير لمدة ثلاث سنوات أيضا، الأمر الذي يتسبب في حالة من النمطية والركود في الأداء الصحفي، وذلك بسبب طول أعضاء مجلس الإدارة ورئيس التحرير في مناصبهم لفترات طويلة.

وتشتمل اختصاصات رئيس التحرير على:

- وضع قواعد تنفيذ السياسة التحريرية مع رئيس التحرير.
- القيام بشئون تحرير الصحيفة وتطويرها، وضمان المحافظة على علاقات عمل لائقة.
- إبداء الرأي فى ترقيات المحررين التى يقترحها رئيس التحرير وفقاً للمعايير المهنية.
- عقد اجتماعات دورية فى الأوقات التى تتفق مع طبيعة عمل الصحيفة، ويجوز للمجلس أن يعقد اجتماعات أخرى بناء على طلب رئيس التحرير.
- ضمان التزام الصحيفة بميثاق الشرف الصحفي.
- ضمان التوظيف الفاعل للكوادر البشرية لأقسام التحرير المختلفة من أجل تحقيق الاستفادة القصوى منها.

أما عن سيطرة الهيئة الوطنية للصحافة على النظم المالية للصحف القومية، فيظهر، أيضا، في اختصاص الهيئة باعتماد أسعار الإعلانات، وأسعار بيع الصحف والمجلات الصادرة عن المؤسسات الصحفية القومية، شراء الورق اللازم للطباعة، تحديد البدلات التى يتقاضاها رؤساء وأعضاء مجالس إدارة وأعضاء الجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية القومية، بالرغم من خسائر وديون المؤسسات القومية المتراكمة منذ سنوات والتي وصلت إلى ١٩ مليار جنيه مصري[١٧].

كذلك، تختص الهيئة الوطنية للصحافة بالموافقة للمؤسسات الصحفية القومية على تأسيس شركات سواء بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها لمباشرة أنشطة اقتصادية أو استثمارية. واستكمالا لحلقة الهيمنة على الصحف القومية، اتخذت الهيئة الوطنية للصحافة، في مارس الماضي، مجموعة من القرارات التي تقوض سلطة المؤسسات القومية على مواردها ونفقاتها، حيث منعت الهيئة إصدار أية قرارات مالية أو اقتصادية تؤثر في أوضاع المؤسسات، بما في ذلك البيع والشراء والتعيينات والعقود ومد الخدمة والترقيات والندب والنقل من الوظائف والأماكن، وكذلك صرف البدلات الاستثنائية، إلا بعد الحصول على موافقة مكتوبة من الهيئة.

أما قانون ١٨٠ لسنة ٢٠١٨ المعروف بقانون تنظيم الصحافة والإعلام. فقد تطرق إلى ملكية أسهم الصحف اليومية، فتحظر المادة ٣٦ منه لا يجوز للفرد أو الأسرة أو الشخص الاعتباري الجمع بين ملكية صحيفة يومية والمساهمة فى صحيفة يومية أخرى. و لا يجوز تملك نسبة من الأسهم تخول حق الإدارة فى أكثر من جريدة يومية. ويسرى هذا الحكم على الصحف الإلكتروني، الأمر الذي يمكن أن يقوض فرص الصحيفة في الحصول على مصادر تمويل من بيع أسهمها، مما يتحكم بشكل غير مباشر في إدارة الصحف.

17 كرم جبر رئيس الهيئة الوطنية للصحافة: 19 مليار جنيه ديون «المؤسسات القومية»

فيما اختصت المادة ٧١ من قانون ١٨٠ لسنة ٢٠١٨ المجلس الأعلى لتنظيم الصحافة والإعلام بالتحقق من مصادر تمويل المؤسسات الصحفية والإعلامية وسلامتها، والتأكد من الأسس الاقتصادية القائمة عليها، ومن أرباحها، وكذلك رصد الأداء الصحفي، تحديد حدٍّ أقصى لنسبة المادة الإعلانية إلى المادة الإعلامية والصحفية فى جميع وسائل الإعلام والصحف، أي أن المجلس الأعلى لتنظيم الصحافة والإعلام، والذي يختار له رئيس الجمهورية رئيسا، هو رقيب وعين الدولة على النظم الإدارية والمالية للصحف، فضلا عن رقابته على محتواها أيضا.

أما المادة ٩ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الصحافة والإعلام فقد نصت على وجوب تقديم طلب للمجلس الأعلى والحصول على موافقة كتابية وذلك في حالة التصرف في حصة من الصحيفة كليا أو جزئيا أو الإندماج مع الغير، وهو ما يتعارض مع اختصاصات الهيئة الوطنية للصحافة.

بالإضافة إلى ذلك، لم تذكر المادة ٧٠ من قانون تنظيم الصحافة والإعلام، ما يتعلق بالدمج بين المؤسسات أو التصرف في حصة من الصحيفة من بين اختصاصات المجلس الأعلى لتنظيم الصحافة والإعلام، ما يعني أن المجلس أعطى لنفسه هذه الصلاحية عن طريق ضمها إلى اللائحة التنفيذية للقانون.

رابعا: الأزمات التي تواجه الصحف الورقية في مصر وتؤدي إلى احتضارها

تمر الصحافة الورقية في مصر بمجموعة من الأزمات التي تضعها في مفترق طرق، فإما التطوير واستحداث بدائل جديدة أو الوجود الصوري والإندثار. وتواجه الصحافة مجموعة من الأزمات المالية والإدارية، إلى جانب ضعف المحتوى الذي ينعكس على صناعة الصحافة ككل.

أ- أزمات مالية

مع انصراف أغلب القراء عن الصحافة الورقية واتجاههم إلى مواقع التواصل الاجتماعي للحصول على الأخبار، واجهت الصحافة المكتوبة أزمات مالية. بعض الصحف تغلبت على الأزمة واستطاعت الخروج منها، فيها كتبت تلك الأزمات شهادة وفاة البعض الآخر.

طالت الأزمات المالية صحف عالمية مثل صحيفة «الإندبندت البريطانية»، التي قررت إيقاف طباعة النسخ الورقية والاكتفاء بالنسخة الإلكترونية في فبراير ٢٠١٦، وصحيفة «اللوموند الفرنسية» التي اقتربت من الإفلاس بسبب ضعف مبيعات النسخ الورقية رغم نجاح وانتشار النسخة الإلكتروني، إذ تراجع انتشار الصحيفة الفرنسية في غضون عشر سنوات من ٤٠٠ ألف نسخة يومياً إلى نحو ٣٣٠ ألف نسخة.

أيضا، هناك صحف عربية تأثرت بالأزمة ولم تتمكن من المواجهة فتحولت إلى صحف رقمية بالكامل. مثال على ذلك، صحيفة المستقبل اللبنانية، التي أعلنت أوائل يناير ٢٠١٩، أنها توقفت عن الصدور فبراير الماضى، بسبب التراجع المتواصل الذي تشهده السوق المحلية فى المبيعات والمداخيل الإعلانية.

ولم تسلم الصحافة الصحافة الورقية المصرية من تداعيات الأزمة. ففي سبتمبر ٢٠١٥، أعلنت صحيفة «التحرير»، التوقف عن طبع نسختها الورقيّة والاكتفاء بموقعها الإلكتروني، بسبب خسائر مالية. فسرت الصحيفة، في بيان آنذاك، قرارها بـ»انصراف أغلب قطاعات المجتمع عن قراءة الصحف المطبوعة، خصوصا الشباب، واتجاههم إلى الحصول على معلوماتهم من الصحافة الإلكترونية».

واستجابة لتراجع نسب التوزيع بما يقرب من ٥٠٪، اتخذت الصحف الورقية في مصر عدد من الإجراءات التي تنذر باحتضارها. فهناك صحف توقفت عن الصدور تماما واكتفت بالموقع الإلكتروني. صحف أخرى، مثل جريدة «المصريون»، حولت إصدارها من يومي إلى أسبوعي. وأخيرا، لجأت صحف مثل «المصري اليوم» و»الوطن» و»الشروق» إلى تقليص العمالة وخفض رواتب الصحفيين.

برزت عدد من الأزمات المالية في مواجهة المؤسسات الصحفية في العقد الأخير. فمع ارتفاع تكلفة الطباعة والخامات بسبب التضخم وارتفاع سعر الدولار أمام الجنيه بعد قرار تحرير سعر الصرف، أصبحت النسخ الورقية من الصحف تمثل عبئاً مالياً عليها تسببت فيه الفجوة المالية بين التكلفة الفعلية وسعر البيع، وذلك بالنسبة للمطبوعات اليومية والدورية.

ولمواجهة المشكلة المذكورة، أضطرت الصحف إلى زيادة سعر النسخة الورقية، مما أدى إلى انخفاض نسب التوزيع مع تردي الأوضاع الاقتصادية في مصر، الأمر الذي تجسد في صورة ديون متزايدة تثقل عاتق المؤسسات الصحفية.

وكمثال على ذلك، تراجع ما تطبعه صحيفة «الأهرام» يوميًا إلى قرابة ١٨٠ ألف نسخة، توزع منهم ١٤٠ ألف نسخة تقريبا. ويرتفع المطبوع من الإصدار الأسبوعي يوم الجمعة، إلى ٢٢٠ ألف نسخة، وتبلغ نسبة المرتجع منه، أي النسخ غير المباعة، ٢٥٪، حسبما أعلنت مصادر بمؤسسة الأهرام للطبع والنشر والتوزيع.

أما صحيفة «الأخبار»، فتطبع يوميًا ١٥٠ ألف نسخة، يباع منها قرابة ١١٠ آلاف و٥٠٠ نسخة، في حين يبلغ عدد النسخ المرتجعة ٤٠ ألفا و٥٠٠ نسخة.وترفع مؤسسة الأخبار عدد المطبوع من عددها الأسبوعي «أخبار اليوم»، يوم السبت، إلى ٢٠٠ ألف نسخة، يبلغ المبيع منها ١٥٠ ألفا.

أيضا، تطبع «المصري اليوم» ١١٠ آلاف نسخة يوميًا، يباع نحو الثلثين منها تقريبًا، بحسب إحصاءات غير رسمية صادرة عن المؤسسة. وبالتالي فإن جميع صحف مصر القومية والخاصة وجميع المجلات توزع أقل من ربع مليون نسخة.

تراجع عائدات الإعلانات، كان من بين الأزمات التي واجهتها المؤسسات الصحفية خلال السنوات الأخيرة. فوجود بدائل أقل تكلفة، مثل المنصات الرقمية، وتراجع نسب توزيع الصحف، صرف المعلنين إلى الفضاء الإلكتروني بغية تسويق خدماتهم ومنتجاتهم، ال

هذا، وقد توقف قطاع كبير من القراء، وهو قطاع الشباب الذي تبلغ نسبته في مصر ٦٥٪، عن التعامل مع الصحف الورقية والاتجاه إلى مواقع التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية. جدير بالذكر، أن عدد متابعي الصحف الورقية على مستوى العالم يبلغ ٢ مليار و٧٠٠ مليون، فيما يبلغ عدد متابعي الصحافة الإلكترونية قرابة ٣ مليار و٢٠٠ مليون شخص.

ب - أزمات إدارية

تتمثل أولى مشكلات الإدارة في الصحف الورقية المصرية هي التعيينات المفروضة على الصحف من قبل الهيئة الوطنية للصحافة، التي تعين رئيس مجلس إدارة المؤسسة، وستة أعضاء لمجلس الإدارة من خارج المؤسسة، كما تختار الهيئة الوطنية للصحافة رئيس تحرير الصحيفة من بين ٣ مرشحين تختارهم لجنة فى كل مؤسسة من الأعضاء الصحفيين المنتخبين بالجمعية العمومية- التي يرأسها رئيس الهيئة الوطنية للصحافة- وبمجلس الإدارة، دون وضع أي معايير للاختيار أو للمراقبة على عملية التعيين أو الاختيار والترشيح.

بحسب قانون الهيئة الوطنية للصحافة، فإن رئيس مجلس إدارة المؤسسة الصحفية يجب أن تكون له خبرة عملية في المجال الصحفي، أو الاقتصادى أو المالي، أو الإداري لمدة لا تقل عن عشرين سنة، أي أن القانون لم يشترط الخبرة الإدارية في من سيحتل أهم منصب إداري في المؤسسة، هذا بالإضافة إلى أن من بين ١٣ عضوا هم أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الصحفية، هناك عضوين فقط من الإداريين. أيضا، اشترطت القانون،

في المادة ٤٨، أن يكون رئيس التحرير صحفيًا عاملاً بإحدى المؤسسات الصحفية القومية. وبالتالي فإن معظم من يتولوا الإدارة العليا في المؤسسات الصحفية هم صحافيون وليسوا إداريون، كما أنهم لا يتلقون التدريب الإداري اللازم لقيادة مؤسسة صحفية.

يعد ضعف المراجعة والرقابة على الأداء المهني والفني وعدم اهتمام الإدارة باستراتيجياتها، لعدم وجود سياسة محددة يتم من خلالها المحاسبة على التقصير من الأزمات الإدارية التي تعصف بالمؤسسات الصحفية، حيث تفشل المؤسسات الصحفية في الوقوف على مواطن الضعف، مما يؤدي إلى تكرار الأخطاء وتدني الأداء المهني.

ج - ضعف المحتوى

ربما كان ضعف محتوى الصحف الورقية هو السبب الرئيس في انصراف قراءها المخلصين عنها. ظهر ضعف المحتوى في صور مختلفة ونتج عن عدة أسباب، جاء في مقدمتها تبعية الصحافة للنظام السياسي الذي اعتبر السلطة الرابعة كأداة في الشؤون المعنوية، مهمتها الأساسية دعم القائد،حتى أصبح المحتوى الصحفي أقرب إلى النشرات الحكومية، الأمر الذي تجلى في شراء الأجهزة السيادية للصحف، تكريسا لصحافة «الصوت الواحد»، التي تتلقى التوجيهات حول طريقة العمل ثم تعيد طرحها باختصار على العاملين، لتحديد ما ينشر وما لا يجب نشره.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، تمتلك شركة «إيجل كابيتال»، التي يرأس مجلس إدارتها داليا خورشيد، وزيرة الاستثمار السابقة، وزوجة محافظ البنك المركزي طارق عامر مجموعة من الصحف المصرية، منها: اليوم السابع، صوت الأمة، دوت مصر، العين، إيجبت توداي، بيزنس توداي. استعانت السلطة السياسية، أيضا، برجال الأعمال المدعومين من المؤسسة الأمنية للسيطرة على الصحف. وكمثال على ذلك، نجد رجل الأعمال طارق إسماعيل صاحب شركة دي ميديا، والتي تمتلك صحيفة الدستور.

كانت سياسة تكميم الأفواه وقمع حرية الرأي والتعبير وصعوبة الوصول للمعلومات وتداولها من أهم الأسباب التي لعبت دورا هاما في مسيرة تردي مستوى المحتوى الصحفي في الصحف الورقية. فجاء قانون تنظيم الصحافة والإعلام (قانون ١٨٠ لسنة ٢٠١٨) ليعلن صراحة تقنين إحكام السيطرة على الصحف المصرية. ذلك القانون الذي يعطي الحق للمجلس الأعلى للإعلام بإصدار قرارات بضبط نسخ الصحيفة الورقية أو حذف أو حجب المادة المخالفة لتعليمات الرقابة في حالة نشرها بصحيفة.

أما الورقة الأخيرة التي لعبتها السلطة السياسية لصالح «الصوت الواحد»، كانت لائحة جزاءات المجلس الأعلى للصحافة والإعلام، والتي تجيز غلق المؤسسات الصحافية بشكل مؤقت أو دائم، كما تفرض غرامات تصل إلى ٢٥٠ ألف جنيه على الصحف المخالفة.

وكنتيجة لذلك، اتسم المحتوى الصحفي بالروتينية والرتابة والجمود، فأصبحت مانشيتات الصحف موحدة، وأصبحت موضوعاتها مكررة وسطحية. ابتعدت الصحف، أيضا، عن قضايا الشارع، وتلونت بلون السلطة السياسية، ما أدى إلى فقدانها لمصداقيتها لدى القراء.

بالإضافة إلى ذلك، لجأت الصحف الورقية إلى أسلوب الصحافة الصفراء، في محاولة لجذب القراء، فتدنت مستويات الدقة في النقل والمصداقية في المصادر، وأصبح عدم الالتزام بأخلاقيات المهنة هو السمة الأبرز لمحتوى الصحف الورقية. وبعد أن كانت الصحف مرجعا لغويا للقراء، أُغرقت في التدني اللغوي وتسرب إلى المحتوى الصحفي الأخطاء اللغوية، الأمر الذي تسبب في انهيار مكانة الصحافة التي احتفظت بها لعقود.

ومع ظهور مواقع التواصل الاجتماعي والصحافة الإلكترونية، انصرف القراء إلى شبكة الإنترنت لمتابعة ما يريدون من أخبار، حيث أصبح المحتوى الإلكتروني سابقا للمطبوع، الذي ينظر صدور البيانات الرسمية وينشر الأخبار التي تابعها القراء بالفعل في اليوم السابق للنشر، دون التطرق إليها بالمتابعات أو التحليل المتعمق.

خامسا: كيف أنقذ تطوير الأنظمة المالية والإدارية بعض الصحف العالمية المطبوعة؟

غدت أزمة الصحف الورقية ظاهرة عالمية خلال العقدين الأخيرين من القرن الحالي، وطالت تلك الأزمة عددا من الصحف التي احتفظت بمكانة حميمية لدى القراء، حيث تسبب انخفاض أرقام توزيع الصحف والاشتراكات وعائدات الإعلان في حالة من الموت البطيء لقطاع الصحافة الورقية.

فالتقرير الأخير للرابطة العالمية للصحف وناشري الأخبار (وان إفرا) يفيد بأن عائدات الصحف عالمياً هبطت بنسبة ٧,٨ في المئة خلال السنوات الخمس الماضية، ومع انخفاض مبيعات الصحف الورقية، انخفضت عائدات الإعلان فيها عالمياً من ٧٩ مليار دولار في عام ٢٠١٢ الى ٥٨ مليار دولار في عام ٢٠١٧، الأمر الذي ينذر بكارثة تحتاج إلى حلول جذرية للتغلب عليها.

أما عن الصحف الأمريكية، فقد وصل تداول الصحف إلى أدنى مستوى له منذ عام ١٩٤٠، حيث بلغ إجمالى توزيع الصحف اليومية (المطبوعة والرقمية مجتمعة) ما يقدر بـ ٢٨,٦ مليون دولار لأيام الأسبوع عدا الأحد، و٣٠,٨ مليون دولار ليوم الأحد فى عام ٢٠١٨. وفقا لتقرير مركز «بيو» للأبحاث الصادر في يوليو ٢٠١٩.

وتراجعت هذه الأرقام بنسبة ٨٪ و٩٪ على التوالى مقارنة بعام ٢٠١٧، ويقل كلا الرقمين الآن عن أدنى مستوياتهما المسجلة، على الرغم من أن تداول أيام الأسبوع قد تجاوز هذا الحد فى عام ٢٠١٣.

لم يتمكن عدد كبير من الصحف الأمريكية، وصل إلى ٦٠٠ صحيفة،التصدي لحجم الخسائر الضخم الذي تعرضت له، الأمر الذي أجبرها على إعلان إفلاسها. كان أخر تلك الصحف هي صحيفة «إكسبريس» المجانية التابعة لمؤسسة «واشنطن بوست»، ففي سبتمبر الماضي، صدرت الطبعة الأخيرة من الصحيفة لتحمل صفحتها الأولى عنوان «نتمنى أن تستمتعوا بهواتفكم الكريهة».

وتراجع عدد النسخ التي تصدرها «بوست» إلى نحو ١٣٠ ألف نسخة يوميا مقارنة بنحو ١٩٠ ألف نسخة في عام ٢٠٠٧، بسبب انتشار شبكات الاتصال اللاسلكي بالإنترنت (واي فاي)، ما يتيح للمستهلكين الحصول على الأخبار بسهولة أكبر من هواتفهم بدلاً من النسخ المطبوعة.

كانت أول هذه الصحف الأمريكية التي تتخلى عن نسختها الورقية هي صحيفة "كريستيان ساينس مينتور" التي خفضت من أعداد نسخها المطبوعة إلى ٢٠٠ ألف نسخة، ذلك قبل أن تتوقف نهائيا عن الصدور ورقياً، واكتفت بموقعها على الإنترنت، والذي يزوره نحو مليون مستخدم يوميا.

تمكنت صحف أخرى، عن طريق تطوير الأنظمة المالية والإدارية، تخطي الأزمة. فكان التكيف مع إمكانات الإنترنت عن طريق الرقمنة ودمج أقسام الصحف والاعتماد على الإعلانات والاشتراكات الإلكترونية هو قبلة الحياة لتلك الصحف.

- دراسة حالة: الصحف الأمريكية كمثال (نيويورك تايمز)

بدأت أزمة صحيفة «نيويورك تايمز» بانخفاض أسهمها بنسبة كبيرة بلغت ٥٥ ٪، ما اضطرها إلى تخفيض رواتب العاملين بها بنحو ٥ ٪، وتراجع أعداد محرريها إلى ١٢٢٥ بعد أن كان ١٣٣٠ محرراً، فاضطرت، في عام ٢٠٠٩، إلى إبرام إيجارا تمويليا لجزء من مقرها في مانهاتن بنيويورك لتعويم ديونها، واستفادت من قرض قيمته ٢٥٠ مليون دولار من الملياردير المكسيكي كارلوس سليم.

في الربع الأول من عام ٢٠١٥، أعلنت صحيفة «نيويورك تايمز» تكبدها خسائر بقيمة ١٤,٣ مليون دولار بسبب تراجع الإيرادات الإعلانية بنسبة ٦ ٪ حيث لم تنجح المداخيل الإعلانية للنسخة الرقمية الواسعة الانتشار للصحيفة في تعويض تراجع الإعلانات على النسخة الورقية.

وكانت إيرادت «نيويورك تايمز» قد تراجعت خلال عام بنسبة ١,٦ ٪ إلى ٣٨٤ مليون دولار على رغم الزيادة المتواضعة في الانتشار خصوصا بفضل الاشتراكات في النسخة الرقمية، حيث حققت الإيرادات الإعلانية للنسخة الإلكترونية للصحيفة تقدما بنسبة ١٠,٧ ٪ خلال عام، إلا أن النسخة الورقية شهدت تراجعا في هذه الإيرادات بنسبة ١١,١ ٪.

خلال الفترة المذكورة، اشترك ٤٧ ألف قارئ جديد في النسخة الالكترونية، وفي المحصلة، وصل عدد الاشتراكات المدفوعة في النسخة الرقمية إلى ٩٥٧ ألف اشتراك.

كانت الاشتراكات الرقمية هي مفتاح حل الأزمة بالنسبة لـ«نيويورك تايمز»، بعد أن شجعت على الاشتراك في نسختها الرقمية، عندما سمحت العام الماضي باستفادة المشتركين الجدد لمدة سنة من خدمة الدرجة الأولى في منصة «سبوتيفاي» الموسيقية، بموجب شراكة عقدت بين المجموعتين. وفي مقابل خمسة دولارات في الأسبوع، يتسنى لأصحاب الاشتراكات الجديدة النفاذ إلى رزمة «أول أكسس» في نيويورك تايمز التي تشمل كل محتويات الصحيفة، من نصوص وصور وأشرطة فيديو وملفات البث الرقمي، فضلا عن كل الأغاني المتاحة على سبوتيفاي التي يمكن تحميلها والاستماع إليها من دون إنترنت.

وفي عام ٢٠١٨، أعلنت الصحيفة أن أرباحها ارتفعت خلال الربع الثاني من العام، رغم استمرار الصعوبات التي تواجهها الصحيفة جراء تراجع عائدات الإعلانات في النسخ الورقية، حيث أعلنت أنها اقتربت من أربعة ملايين مشترك بعد تسجيلها ٢٦٥ ألف مشترك إضافي، في نسختها الرقمية وحدها، وذلك بعد التركيز على تطوير المحتوى الرقمي، الأمر الذي جعلها تحقق صافي إيرادات بلغ ١٢٧ مليون دولار سنة ٢٠١٨، مقابل ٦ ملايين لا غير في ٢٠١٧.

واعتمدت «نيويورك تايمز» على تغييرات هيكيلية بجانب الخيار الرقمي، فاستعانت «نيويورك تايمز» أيضا بكبار المحررين كانوا يمثلون تهديدا لها في وقت من الأوقات، والذين عملوا في جاوكر وريكود وكوارتز، وكذلك العديد من المراسلين الذين جعلوا صحيفة «بوليتيكو» من أولى الصحف التي تُقرأ في واشنطن، وتُوظف صحيفة «نيويورك تايمز» حاليا ١٧٠٠ صحفي، فبعد مرور سنوات قليلة على الأزمة، تعافت قيمة أسهم صحيفة «نيويورك تايمز» بنحو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في سنة ٢٠١٤، ووظفت غرفة الأخبار ما يقارب ٤٠٠ موظفًا.

ألغت «نيويورك تايمز» أيضًا منصب المحرر العام، المعروف عالميًا بـ»أمين عام المظالم»، والذى يشكل لجنة حكم بين القراء والمحررين حال حدوث مشكلات، وقررت الاعتماد أكثر على تعليقات القراء.وعلق الناشر أرثر سولزبرجر جونيورعلى هذا الإجراء بأن متابعي وسائل التواصل الاجتماعى وقراء الإنترنت أصبحوا مراقبين أكثر يقظة وقوة.

سادسا: توصيات

- توصيات تشريعية

ينبغي على السلطة التشريعية تعديل القوانين التي تحكم آليات اختيار أعضاء الإدارة العليا في المؤسسات الصحفية والمسئولة عن تسيير المؤسسة.

على السلطة التشريعية، أيضا، العمل على تعديل اللوائح والقوانين بما يسمح بإعادة هيكلة الإدارات الداخلية للصحف الورقية وتحديثها بما يواكب التطور الحادث لصناعة الصحافة.

ينبغي على السلطة التشريعية تعديل القوانين بما يسمح بتفعيل الدور الرقابي على المؤسسات الصحفية بمنأى عن المؤسسات المنظمة للصحافة.

- توصيات تتعلق بتطوير المحتوى ورقمنته

يجب على المؤسسات الصحفية دمج المحتوى الورقي بالمحتوى الرقمي والاستفادة من الرقمنة في حل الأزمة المالية للصحف الورقية.

ينبغي أيضا على المؤسسات الصحفية توفير دورات تدريب للصحفين لرفع الأداء المهني والفني للصحفيين وتطويره.